*استكمال الحديث عن نظرية النظم لدى الإمام عبد القاهر*

*بحث فى دراسات بلاغيه*

إعداد أ/ شيماء عبد المجيد محمد زهران

*قسم اللغة العربية*

*كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*shaimaa.abdelmajeed@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في استكمال الحديث عن نظرية النظم لدى الإمام عبد القاهر**

**الكلمات المفتاحية : البلاغة ، خصائص تركيبية ، دلالات**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن استكمال الحديث عن نظرية النظم لدى الإمام عبد القاهر**

1. **عنوان المقال**

**نستأنف الحديث عن نظرية النظم لدى شيخ البلاغة والبلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني -رحمه الله- تلك النظرية التي أسس على أساسها الإمام عبد القاهر علم المعاني، وكنا قد وقفنا قبل ذلك على ردِّه، في كتابه: (دلائل الإعجاز)، على من أرجع المزية في الكلام، وجعل علة الحسن والقبول فيه على مجرد الألفاظ، أو على المعاني فقط، وعرفنا كيف أن إرجاع المزية والحسن إنما يكون إلى النظم، وكيف جعل المزية والحسن في الكلام ما تحويه الألفاظ من دلالات إضافية أو معانٍ ثانوية، وما تنطوي عليها من خصائص تركيبية.**

**كما عرضنا للكلام عن بعض المسائل التي عُرفت وتكونت منها فيما بعد المادة الأساسية لعلم المعاني من نحو، الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل, ونستأنف معًا الحديث عن سائر وباقي هذه الموضوعات التي عرض لها في كتابه سابق الذكر: (دلائل الإعجاز).**

**يفيض الإمام عبد القاهر بعد الكلام عن الفصل والوصل بين الجمل، في ذكر صور القصر، وكان قد تحدث في تفصيل ذلك كما ذكرنا آنفًا عن القصر بتعريف المسند والمسند إليه، يلاحظ أن القصر في مثل: "المنطلق زيد"، أقوى من القصر في مثل: "زيد المنطلق".**

**ويبدأ الإمام عبد القاهر بالحديث عن "إنما"، وما يقوله بعض النحاة من أنها بمعنى "ما" و"إلَّا"، ويأخذ في بيان الفروق بين الصيغتين، والحق أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد بحث، وسنرجئ الحديث عنه الآن، إلى حين الكلام بشكل مفسر عن موضوع القصر وصوره وطرقه.**

**وينوِّه الإمام عبد القاهر بعد ذلك طويلًا بنظم الكلام، وأن فصاحته وبلاغته وروعته، إنما تُرد إلى هذه المعاني الإضافية التي يجلوها، ويعرض لبعض الصيغ القرآنية وغير القرآنية، مبينًا ما فيها من دقة التعبير وجماله، ويتحدث شيخ البلاغة عن الإعجاز في القرآن، ويردّ ما يظن من أن للفظ وما قد يتصل به من استعارة وغير استعارة مدخلًا فيه، وكذلك الشأن في حسن الألفاظ وجمالها الحسي، ووقف الإمام عبد القاهر مرارًا عند الصور البيانية من المجاز، والكناية، والاستعارة؛ ليؤكد أن جمالها لا يرجع إلى مدلولاتها ومضامينها فحسب، وإنما يرجع إلى المعاني الإضافية التي يلاحظها الحاذق البصير في تراكيب العبارات، وصياغاتها، وخصائص نظمها، وصور نسقها وسياقها.**

**ومعنى ذلك أنه عرض في: (الدلائل)، للصور البيانية لا لغرض بحثها بحثًا مفصلًا، وإنما لإثبات أنه يُطبق عليها في النظم ومعانيه الإضافية، ما يطبق على العبارات الحقيقية، ويبدأ ذلك بفصل يتحدث فيه عن الكناية، والمجاز، والاستعارة، والتشبيه البليغ، ونراه يعرِّف الكناية تعريفًا يُشعر بأنه يُدخلها في صور المجاز، إذ يقول: هي أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ إليه، ويجعله دليلًا عليه, مثال ذلك قولهم: طويل النجاد، كناية عن طول القامة، وكثير رماد القدر، كناية عن كثرة القِرى، ونئوم الضحى، كناية عن ترف المرأة، وأنها مخدومة، وقد تنبه من أنه لا بد للكناية من قرينة؛ إذ قال: "إنك في الأمثلة السابقة لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجب ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيًا؛ هو غرضك، كمعرفتك من كثير رماد القدر أنه مضياف، ومن طويل النجاد أنه طويل القامة، ومن نئوم الضحى في وصف المرأة أنها مترفة مخدومة، لها من يكفيها أمرها".**

**ويقول: "إنهم يذكرون في تعريف المجاز النقل، وأن كل لفظ نُقل عن موضوعه فهو مجاز، ويرى أن ذلك غير دقيق؛ لأنه يئول بالمجاز إلى عمل لغوي بحت، وسنرى فيما بعد ذهابه إلى أن المجاز عمل عقلي".**

**ويتحدث بعد ذلك عن الاستعارة، ويقول: "إنها على ضربين: ضرب تُعير فيه المشبه به للمشبه وتجريه عليه، مثل: كلمت أسدًا، وضرب تعوَّد البلاغيون أن يضموه إلى الضرب الأول وهو يختلف عنه، ويريد به الاستعارة المكنية في مثل أمسكت الريح بيدها الزمام، ويقول: أن الأولى تقوم على ادعاء أن المخاطب أسد، بينما تقوم الثانية -أعني: أمسكت الريح بيدها الزمام- على ادعاء أن للريح يدًا، وفكرة الادعاء هذه دقيقة؛ لأنه سيرتب عليها فيما بعد أن الاستعارة عمل عقلي، وسيمد ذلك في جميع الصور البيانية.**

**ويلتفت هنا إلى مثل زيد أسد، ويقول: إنه تشبيه على حد المبالغة، ولا يسمى استعارة، ويقف عند التمثيل، أو الاستعارة التمثيلية، ويمثل لها بنحو: "أراك تنفخ في غير فحم"، تقوله لمن يعمل عملًا غير مثمر، وعلى شاكلة هذا التعبير "أنت تخط على الماء".**

**ويكرر الإمام عبد القاهر فيما بعد، أن الكناية أبلغ من التصريح، والمجاز أبلغ من الحقيقة، ويحاول أن يؤكد أن المزية البيانية إنما هي في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه، ويلاحظ أن من الاستعارة ما هو عامي مبتذل؛ لكثرة دورانه على الألسنة، وما هو خاصٌّ غريب نادر.**

**ويلاحظ أن اللفظة المستعارة، تحسن في موضع ولا تحسن في آخر، كأنه يريد أن يتخذ من ذلك دليلًا على أن الجمال الحقيقي، إنما يُردُّ للنظم وسياق الكلمات في العبارات.**

**ويفتح الإمام عبد القاهر فصل لما سمَّاه: المجاز الحكمي، ويستهله بأن وراء ما ذكره من الكناية، والاستعارة التصريحية، والمكنية، مجازًا آخر، وهو بذلك يجعل الكناية مجازًا، والذي لا شك فيه أنه يُعدُّ مكتشف المجاز الحكمي، في مثل أنبت الربيع البقل، وهو مجاز لا في الكلمات، وإنما في الإسناد؛ ولذلك سماه مجازًا حكميًّا أو عقليًّا؛ إذ أسند الإنبات إلى غير فاعله الحقيقي، وهو الله جل جلاله، ومن هذا المجاز قوله: {ﯹ ﯺ ﯻ} [البقرة: 16]، وفي مثل قولهم: ليله نائم، وباختصار كل مثال يكون فيه المجاز راجعًا إلى الإسناد، يسمَّى: مجازًا حكميًّا، أو مجازًا عقليًّا، ويختلف تمامًا عن المجاز اللغوي، كما سنذكر ذلك فيما بعد.**

**وهنا نلاحظ أن فكرة هذا المجاز لم تكن قد اتضحت تمامًا في نفسه، أو لعله اندفع في ذلك بعامل محاولته أن يردَّ كل شيء في زمان النظم إلى العقل، وإنما يدفعنا إلى هذا القول، أننا نجده يُدخل في المجاز الحكمي، أو الإسنادي، قولهم عن بعض الإبل في الرعي؛ إنما هي إقبال وإدبار، وأنشد منه قول المتنبي:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **بدت قمرًا ومالت خوطبان** | **\*** | **وفاحت عنبرًا ورَنت غزالًا** |

**وقد علق عليه بإنه ليس على تقدير مثل القمر، ومثل خوطبان، ومثل عنبر، ومثل غزال، وبذلك سلك البيت في المجاز الحكمي، وهو في الحقيقة من التشبيه البليغ.**

**ويمضي الإمام عبد القاهر، فيجعل من الكناية نوعًا يدخل في هذا المجاز الحكمي، وهو الذي يأتي من إسناد شيء لشيء، والمراد إسناده لغيره، كقول زياد الأعجم:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **إن السماحة والمروءة والندى** | **\*** | **في قبة ضُربت على ابن الحشرج** |

**ويجعل من هذا الضرب، قول الشنفري يصف امرأته بالعفة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **يبيت بِمَنجاةٍ من اللوم بيتها** | **\*** | **إذا ما بيوت بالملامة حلت** |

**وقد توصل إلى نفي اللوم عنها وإبعادها عنه بأن نفاه عن بيتها، وباعد بينها وبينه، والفرق بينه وبين زياد أنه ينفي وزياد يثبت، وقد سمى البلاغيون بعده هذا اللون باسم: الكناية عن النسبة, ونرى بعد ذلك الإمام عبد القاهر يتحدث في كتابه: (دلائل الإعجاز)، عن صور من الاستعارة والتشبيه، والتمثيل؛ ليثبت أن الجمال فيها لا يأتي من الكلمات المفردة مجردة من معاني النحو، وأن المزية البيانية في الواقع إنما تُرد إلى هذه المعاني، ويحاول عبد القاهر جاهدًا أن يثبت أن الاستعارة لا تقوم على النقل لاسمٍ مكان اسمٍ، وإنما تقوم على ادعاء معنى اسمٍ لاسمٍ آخر، ويقول: إن منها ما لا يتصور فيه النقل، يقصد بذلك الاستعارة المكنية، وهو في هذا الكتاب صريح في عدِّه الاستعارة مجازًا عقليًّا، وإن كان قد ردد الكلام بين عدِّها من بين هذا المجاز، أو المجاز اللغوي.**

**غير أنه في مواطن كثيرة يحاول نظمها في المجاز العقلي، وهو يطرد الباب في الكناية والتمثيل فينظمهما في المعقول، وأنهما يرجعان إلى الإسناد والإثبات، ويبدأ ويعيد في هذا المعنى مكررًا دائمًا أن المجاز عمل عقلي، وأن حسنه يرجع قبل كل شيء إلى المعاني الإضافية.**

**وسنذكر فيما بعد أن من جاء بعد عبد القاهر، فرق بين ما إذا كان المجاز في الإسناد؛ ويسمى مجازًا حكميًّا أو عقليًّا؛ وهو ما للعقل دخل فيه، وبين ما إذا كان في ألفاظ اللغة؛ وهو ما جعلوه تحت المجاز اللغوي.**

**ويلفت عبد القاهر، ويلتفت إلى معنًى مهم، وهو أن تفسير بيت أو آية من الذكر الحكيم، لا يساويهما في نظم التعبير وأدائه، وفي ذلك الشهادة الناطقة بأن المعول عليه في البلاغة والإعجاز، إنما هو النظم، وإلَّا أصبح لتفسير البيت بلاغته، ولتفسير القرآن إعجازه، وهو ما لا يقول به أحد، ويؤديه ذلك إلى فكرة دقيقة في بحث السرقات الشعرية، وهي أن بيتين مهما اتفقا في المعنى، لا بد أن يقوم بينهما خلاف في أدائه ونظمه وهيئة تعبيره، وإذا كان العلماء بالشعر قد قالوا: إن معنًى في بيت، هو نفس المعنى في البيت الثاني، فإنهم لا يريدون أن حكم البيتين مثل حكم الاسمين، وُضعا في اللغة لشيء واحد، كالليث والأسد، وإنما يريدون أنه يجمعهما جنس واحد، ثم يفترقان بخصائص وصفات، كالخاتم والخاتم، والقرط والقرط، والسوار والسوار، وسائر أصناف الحليِّ التي يضمها جنس واحد، وتختلف أشد الاختلاف في الصفة والهيئة.**

**ويعرض عبد القاهر لطائفة من الأبيات التي تنضوي تحت مبحث السرقات، ويبين ما بين كل بيتين أو أبيات تشترك في معنًى من فرق في النظم والأداء، ويسمي هذا الفرق باسم: الصورة، ويشرح ذلك، فيقول: "واعلم أن قولنا: الصورة، إنما هو تمثيل وقياس لما نعلمه بعقولنا على الذي نراه بأبصارنا، ولما رأينا البينونة بين آحاد الناس، تكون من جهة الصورة، فكان الفرق بين إنسان وإنسان، وفرس وفرس، في خصوصية تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك، وكذلك كان الأمر في المصنوعات؛ فكان بينُ خاتم من خاتم، وسوار من سوار بذلك، ثم وجدنا بين المعنى في أحد البيتين والمعنى في الآخر، بينونة في عقولنا وفرقًا، عبرنا في ذلك الفرق وتلك البينونة بأن قلنا للمعنى: في هذا صورة غير صورته في ذلك.**

**واعلم أنه لو كان المعنى في أحد البيتين على هيئته وصفته في البيت الآخر، وكان التالي من الشاعرين، يجيئك به معادًا على وجهه لم يحدث فيه شيئًا ولم يغير له صفةً؛ لكان قول العلماء في شاعر أنه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد، وفي آخر أنه أساء وقصر لغوًا من القول، من حيث كان محالًا أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئًا، وكذلك كان جعلهم البيت نظيرًا للبيت ومناسبًا له خطأ منهم؛ لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه، وأن يكون نظيرًا لنفسه.**

**وأمر ثالث؛ وهو أنهم يقولون في واحد: أنه أخذ المعنى فظهر أخذه، وفي آخر أنه أخذه فأخفى أخذه، ولو كان معادًا على صورته وهيئته، وكان الآخذ له من صاحبه لا يصنع شيئًا غير أن يبدل لفظًا مكان لفظ؛ لكان الإخفاء فيه محالًا؛ لأن اللفظ لا يُخفي المعنى، وإنما يخفيه إخراجه في صورة غير التي كان عليها.**

**وهذا أمر اختلف فيه كثيرًا عمَّن سبقوه في مسألة السرقات، وعدل فيه من هذا الذي كان مفهومًا لديهم، ولو اعتنقها أصحاب البلاغة، في عصر عبد القاهر وبعده؛ لخففوا من حدة بحثهم في السرقات الشعرية، وعرفوا أن للاحق دائمًا فضل في الصور التي يخرج بها المعنى إخراجًا جديدًا، وإنما أدَّى عبد القاهر إليه بحثه في نظم الكلام ونسقه، واتخاذهما ميزانًا لبلاغته، وهو ميزان حاول به أن يزن الصور البيانية في التعبير ما وزن صوره الحقيقية، وردَّها أو ردَّ العناصر المهمة في بلاغتها، إلى طريقة تأليف العبارات، وسياق الألفاظ فيها، هو يجهد نفسه جهدًا شديدًا في تبيين هذه العناصر، حتى يوضح فكرة النظم وشعبه، وخصائصه، ونسبه المختلفة، وهي نسب يكشفها العقل البصير، الذي يستطيع أن ينفذ عن طريق العلاقات النحوية في التعبيرات، إلى خفايا البلاغة ودقائقها في الصياغات المختلفة.**

**وعبد القاهر مع إيمائه بأن العقل يستطيع أن يصل إلى إدراك هذه الدقائق والخفايا، ينوِّه بالذوق، وأنه ضروري لتمييز جيد الكلام من رديئه.**

**ويقول في تضاعيف كتابه: (دلائل الإعجاز): "اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعًا من السامع، ولا يجد لديه قبولًا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، حتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لما تومئ إليه من الحسن واللطف أصلًا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وإذا عجبته تعجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه.**

**فأما من كان الحالان والوجهان أبدًا عنده على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلَّا الصحة المطلقة وإلَّا إعرابًا ظاهرًا؛ فما أقل ما يُجدي الكلام معه، وليكن من هذا صفته عندك بمنزلة من عُدم الإحساس بوزن الشعر والذوق الذي يقيمه به، والطبع الذي يميز صحيحه من مكسوره" انتهى من كلامه.**

**إذًا فلا بد لمن يريد أن يفهم دقائق النظم في الكلام، من ذوق يستطيع أن يدرك أسراره ويبصره، ومن فقد هذا الذوق؛ أعياه هذا الفهم، وأعياك أن تنبهه له، وتعرَّفه به؛ لأنه فقد الأداة التي بها يعرف، ويتنبه، ويدرك، ويفهم.**

**ويقول عبد القاهر: "إن من حُرم الذوق عليه أن يقلد من ملكه، وعرف به كيف يصور مزايا النظم، وعليه أن يأخذ نفسه بالتدريب، حتى تتكون له الحاسة التي يُبصر بها خصائص الكلام، وقد ردَّد ذلك في خاتمة كتابه، قائلًا: إنه لا بد للشخص من ملكة، ومن ذوق وقريحة، حتى يقف على معاني الجمال البياني في النظم؛ حتى ينكشف له الغطاء، ويرتفع عن بصره الحجاب الصفيق، وتحدث في بعض صحف الكتاب، عن السجع والجناس؛ ليدل على أنهما لا يحسنان إلَّا في نسق مستوٍ منتظم، وأن الجمال البلاغي لا يُردّ إليهما في ذاتهما، كما لا يُرد إلى مجرد السهولة الظاهرة في الألفاظ، والسلاسة والسلامة مما يثقل على اللسان".**

**ومن الملاحظ أنه لم يعقد في الكتاب بابًا للإيجاز والإطناب على طريقة أصحاب البلاغة بعده، ولكنه كرر القول عنهما في الكتاب، وقد عقد لإيجاز الحذف -كما قلنا- فصلًا مستقلًّا، وأشار في غير موضع لجمال الإيجاز.**

**أما الإطناب، فعرض لصور منه كالتكرار، والتأكيد، والإيضاح، ومقابلة العبارات، والتقسيم، والبيان بعد الإبهام.**

**وواضح من كل ما سبق، أن عبد القاهر استطاع في: (الدلائل)، أن يفسر نظرية النظم تفسيرًا ردَّها فيه إلى المعاني الثانية، أو الثانوية، أو الإضافية، أو -كما قلنا- إلى المعاني التي تُلتمس في ترتيب الكلام حسب مضامينه، ودلالاته في النفس، وهي معانٍ ترجع إلى الإسناد، وخصائص مختلفة في المسند إليه والمسند، وفي أضرب الخبر، وفي متعلقات الفعل من مفعولات وأحوال، وفي الفصل والوصل بين الجمل، وفي القصر، وفي الإيجاز والإطناب؛ وهي نفسها الأبواب التي ألَّف منها من خلفوه، علم المعاني.**

**وحقًّا فقد تناثرت في كتابات من سبقوه بعض ملاحظات وبعض مصطلحات، غير أن هذا ينبغي ألَّا يُضللنا، فنغبط الرجل حقه، ونزعم أنه إنما جمع ملاحظات سابقيه، والحق أن عبد القاهر، ابتكر هذه النظرية، ولا يكفي أن يكون هناك من تحدثوا عن باب الفصل والوصل، وعن باب الإيجاز والإطناب، وباب الإنشاء والخبر؛ فالحديث عن ذلك كله -في شكل ملاحظات جزئية تُنثر هنا وهناك- شيء، وضمها إلى نظرية متشعبة ومتكاملة شيء آخر.**

**نظرية نشأ عنها فيما بعد علم مستقلٌّ من علوم البلاغة، هو علم المعاني؛ الذي وضع عبد القاهر أصوله، وصور فصوله، وحدودها، وشعبها، تصويرًا دقيقًا، وإذا كان قد فاته فرع أو شعبة، كبعض شعب باب الإنشاء؛ فبحكم أنه كان مبتدأ في وضع نظريته.**

**ومع أن من جاءوا بعده، أضافوا إليها بعض إضافات، فإن كتاباته فيها ظلت المنارة الهادية بأطوائها الكثيرة، وفي معنى ما ذكره الدكتور شوقي ضيف هنا في كتابه: (البلاغة تطور وتاريخ)، فيما تعلق بإشكالية إرجاع المزية في الكلام، وسر إعجاز القرآن البلاغي، وهل مردّ ذلك إلى الألفاظ أو إلى المعاني، وأن عبد القاهر إنما عنى بنفيه المزية عنهما أحيانًا، وإثباتها لهما أحيانًا أخرى، بيان أن مقصوده إنما ترجع إلى المعاني من حيث اتصالها بتراكيبها، أو إلى النظم والأسلوب والصياغة، أو إلى ما يكتنف نظم الألفاظ من خصائص، إلى غير ذلك مما يصح معه الجمع في كلامه بين ما أثبته وما نفاه.**

**المراجع والمصادر**

1. **القزويني ، زكريا بن محمد القزويني تحقيق: محمد السعدي فرهود ، (الإيضاح في علوم البلاغة) ، طبعة رقم1، سنة النشر: 2001 م**
2. **الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، (دلائل الاعجاز) ، ط5، مكتبة الخانجي، 2004م.**
3. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (دلالات التراكيب دراسة بلاغية) ، القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م**
4. **المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجالها) ، القاهرة، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1950م**
5. **فيود ، د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، (علم البيان: دراسة تحليلية لمسائل البيان) ، القاهرة، مؤسسة المختار ، دار المعالم الثقافية، الإحساء ، ط 2، 1998 م**
6. **الخوارزمي ، الشيخ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الملقب بسراج الدين السكاكي، (مفتاح العلوم) ، لبنان، مكتبة المقهى، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، 1987م**
7. **الشاطئ، عائشة بنت الشاطئ، (التفسير البياني) ، مكتبة المجلس، الطبعة الأولى، 1962م**
8. **فيود، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، (علم البديع: دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع) ،القاهرة، مؤسسة المختار، 2004**
9. **الصعيدي، عبد المتعال الصعيدي، (البغية على الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة) ،مكتبة الآداب، 1999م**
10. **شاهين، كامل السيد شاهين، (اللباب في العروض و القافية) ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون الأميرية، 1978م**
11. **القيرواني، ابن رشيق القيرواني، (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) ،الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م**
12. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (التصوير البياني) ،القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م**